www.refaad.com

International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies (JALLS)
المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/6
E-ISSN 2663-5860 | P-ISSN 2663-5852
Vol. 7, Issue 3, 2025, pp. 121 - 137

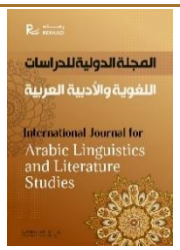

الخروج عن الرتبة في النحو: المظاهر-الأسباب-الأحكام- الآثار النحوية (معلقة امرئ القيس أنموذجًا)

سعيد بن مشبب آل عصام[1*]
[1] طالب دراسات عليا- كلية اللغة العربية وآدابها- جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية.
*الباحث المراسل: سعيد آل عصام (smasmari@uqu.edu.sa)

Deviation from the Order in Grammar: Manifestations, Causes, Rulings, and Grammatical Effects (Imru' al-Qais's Mu'allaqat as a Model)

Saeed bin Mushabib Al-Issam[1*]
[1] Graduate Student, College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.
* Corresponding Author: Saeed Al-Issam (smasmari@uqu.edu.sa)

This file is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International

Received	Revised	Accepted
استلام البحث	مراجعة البحث	قبول البحث
2024/2/21	2024/4/8	2025/9/16

DOI: https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.3

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى حصر مظاهر الخروج عن الرتبة النحوية، واستنتاج دواعي الخروج عنها، والترخص فيها، ومعرفة حكمها، وتتبع الآثار التي يحدثها الخروج عن الرتبة.

المنهجية: اتّبعت الدراسة منهج الاستقراء النظري للأصول النحوية للرتبة والخروج عليها، وأحكامها التركيبية، ودلالاتها البلاغية؛ من أجل توثيق القواعد، وتأسيس أحكامها، وتبيين أقسامها، وتحديد مظاهرها، والتنبيه على أغراضها وأسبابها، والتعريف بالآثار المترتبة على ذلك الخروج، ومنهج الاستقراء التطبيقي لما ورد منها في معلقة امرئ القيس.

الخلاصة: توصلت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة الفصل بين المستوى النثري- الاختيار- وبين المستوى الشعري- الضرورة- في التقعيد، وإبراز أهمية الدراسة النصية للشعر، وأثرها في إثبات القواعد النحوية وتعضيدها، أو نفيها وتوهينها.

الكلمات المفتاحية: *الرتبة؛ القرائن النحوية؛ الخروج عن الرتبة.*

Abstract:

Objectives: This study aims to identify the manifestations of deviation from syntactic order, deduce the reasons for deviation from rank and leniency, understand its ruling, and trace the effects of deviation from rank.

Methodology: The research follows a theoretical induction approach to the grammatical principles of rank and deviation from it, its syntactic rules, and its rhetorical connotations. In order to document the rules, establish their provisions, clarify their divisions, define their manifestations, highlight their purposes and causes, define the consequences of such deviations, and apply the method of applied induction to what is mentioned in Imru' al-Qais's Mu'allaqat.

Conclusion: The research confirms the necessity of separating the prose level - choice - from the poetic level - necessity - in codification. It also highlights the importance of the textual study of poetry and its impact on proving and strengthening grammatical rules, or denying and weakening them.

Keywords: *Rank; Grammatical Evidence; Departure from Rank*.

الاستشهاد

Citation

آل عصام، سعيد. (2025). الخروج عن الرتبة في النحو: المظاهر-الأسباب-الأحكام-الآثار النحوية (معلقة امرئ القيس أنموذجًا). *المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية*، 7 (3)، 121-137.

Al-Issam, S. I. (2025). Deviation from the Order in Grammar: Manifestations, Causes, Rulings, and Grammatical Effects (Imru' al-Qais's Mu'allaqat as a Model). *International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies*, 7 (3), 121-137. https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.3 [In Arabic]

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه ورقة بحثية أوّلية بعنوان: الخروج عن الرتبة في النحو: المظاهر، الأسباب، الأحكام، الآثار النحوية (معلقة امرئ القيس أنموذجًا).

أهمية الدراسة وسبب اختيارها:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الرتبة في درس النحو، ودرس البلاغة، ودرس الأسلوب، فقد كانت الرتبة مدار بحث النحويين في أغلب أبواب النحو، ومحط انتباه البلاغيين عند تحدثهم عن التقديم والتأخير في علم المعاني، وعليها ارتكزت فكرة «الانحراف» عند الأسلوبيين والتي يحكمها الترخص والأسلوب العدولي.

فالرتبة من أبرز القرائن النحوية، «وهي قرينة لفظية أولاها نحاتنا القدماء اهتماماً ونصُّوا كثيرًا على أن كذا رتبته التقديم أو التأخير»، «وقد تنبه نحاتنا -رحمهم الله- إلى ملاحظة دور الرتبة في الجملة، ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل هذا التوزيع بسبب تضافر القرائن» (عبداللطيف، 1984، الصفحات 313-314).

وقد أدرك البلاغيون أن الترتيب المعتاد أو المألوف أو الأصلي لا يقدم أسلوبًا بالمعنى الأدبي، وإنما المخالفة في الترتيب هي التي تخرج بالأسلوب من الابتذال إلى الجدة فدرسوا التقديم والتأخير، وتعرضوا لدلالات تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، فمع كل تقديم دلالة ومعنى، تحقق به مرادات المتكلم، وحاجة المخاطب، فتعرضوا لتقدم المفعول على الفعل والفاعل، ولتقدم الظرف والحال على الفعل، والخبر على المبتدأ، وخبر "كان" على اسمها، والمستثنى على المستثنى منه، وبعض متعلقات الفعل عليه، وهذا كله في الإثبات، أمّا في النفي فنظروا لتقدم النفي على ألفاظ العموم، كذا درسوا التقديم والتأخير في الاستفهام بأنواعه وأنماطه، فقد استطاع البلاغيون انطلاقًا من قضية الرتب- أن يضيفوا إلى هذا المبحث بعدًا جماليًّا.

وللرتب النحوية دور فعال في الانحراف الأسلوبي الذي يراه الأسلوبيون مطلبًا رئيسًا من مطالب الإبداع، فيه تخرج اللغة عن الطابع النفعي المعياري إلى الطابع الإبداعي الخلاّق، وبهذا الانحراف يعمد المبدع لخلق صورة فنية متميزة، مسترسلًا لذلك بالترخص والأسلوب العدولي عن نموذج آخر من القول ينظر إليه على أنه معيار.

فالرتبة على هذا قد كانت موضوعًا لعدة علوم وإن اختلف تناولُ كلٍّ لها، ولا تقتصر أهميتها في كونها ملتقىً لعدة علوم، بل هناك أمور أخرى تؤكد أهمية الرتبة، وتجلّيها منها:

- أنّ في الرتبة النحوية دليلًا على مرونة العربية، وحريتها في تغيير بُنية الكلام، «فلو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب». (ابن يعيش، بلا تاريخ، صفحة 72/1).
- أنّ الرتبة تؤدي دورًا مُهمًّا للغاية في الحكم على الأسلوب المعين بالصحة أو بالخطأ، والجمال أو القبح، فالكلمة لها من الحسن والبهاء والرونق إذا وقعت في موقعها الصحيح من الكلام ما لا يكون لها إذا وقعت في غير موقعها.
- أنّ الرتبة لها ارتباط وثيق بالمعاني النحوية، فالعلامة الإعرابية تتيح للرتبة حرية التقدم والتأخر مع الحفاظ على الوظيفة النحوية؛ لأن الحركات دلائل المعاني -النحوية- وحين تختفي هذه العلامة الإعرابية فإن الرتبة تقوم بدورها فتكون دالة على المعنى النحوي الذي تدل عليه العلامة الإعرابية المختلفة.
- أنّ الرتبة مرتبطة بأهم قضية نحوية وهي قضية العامل، فلِلْعامل تأثير جليٌّ على الرتبة وعلى الحكم عليها بأنها رتبة محفوظة أو غير محفوظة.
- أنّ الرتبة قد تؤثر في المعنى، فالمعنى يتغير للتقديم والتأخير ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غَافِر الآية 28] فإنه لو أخَّر «من آل فرعون» عن «يكتم إيمانه» لتوهم للبس.

ولذلك فقد حددت هذا الدراسة مجال دراستها في «الخروج عن الرتبة في النحو "مظاهرها، وأسبابها، وأحكامها، وآثارها». أن «مِنْ» متعلقة بـ«يكتم» فلم يُفهم أن الرجل من آل فرعون. فللرتبة إذن دور ظاهر في تحرير المعنى.

مشكلة الدراسة:

العنوان موضح للمشكلة التي يتناولها وهي: «الخروج عن الرتبة في النحو- المظاهر، والأسباب، والأحكام، والأثر النحوي».

وهذه القضية لها تشعبات عديدة، لعل أهمها البحث في الجملة ومركباتها، التي تناولها علم النحو، وعلم المعاني، فكلاهما معنيٌّ بها والبحث فيها إلّا أنّ صاحب النحو بحثه تحليلي يسعى من خلاله إلى الكشف عن صحة هيئات الجملة التركيبية، أو فسادها ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد.

وأمّا صاحب المعاني فبحثه في مركبات الجملة بحث تركيبي يبدأ بالجملة ويتخطاها إلى علاقاتها بالجملة الأخرى في السياق العام، سعيًا وراء إيضاح الدلالات، وبيان حسن النظم المعبر عنها بالفصاحة في التركيب وقبحه.

فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي. (حسان، 1411هـ-1991م، صفحة 344).

ولها -أي مشكلة الدراسة- تعلق بالمنجز الإبداعي الذي يحاول فيه المبدع التعبير عن أفكاره وخلجات نفسه من آمال وآلام، وصياغتها صياغة أدبية قد تخرج عن حدود معيارية النحوي وقواعده الصارمة؛ التي يرى أن الخروج عليها هو النمط المثالي لبناء جملته – وإن خالف النظام الأصلي- وما ذلك إلّا لدوافع وأغراض يسعى من خلالها إلى إيصال رسالته للمتلقي بطريقة تجمع بين الطرافة والحرية في الأداء.

وهنا يأتي دور البلاغي والنحوي – وإن كان الأخير قد تخلّى عن هذا الدور- ليبين علة هذا الخروج – ومنه الخروج عن الرتبة – أكان عفوًا بلا دلالة ولا فائدة أم أن هذا العمل قد صاحبه قصدٌ ودلالة؟ لأن للكلام رُتَبًا بعضها أسبق من بعض فإن جرى الكلام على الأصل لم يكن من الخروج عن الرتبة، أو التقديم والتأخير، أو الانحراف وإنْ شُوِّشت الرتبُ بتقديم أو تأخير بُحِث عن سببه أكان مراعاة للمعنى؟ أم لِلَّفظ؟ أم لكليهما؟

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- حصر مظاهر الخروج عن الرتبة النحوية سواءً أكانت الرتبة محفوظة أم غير محفوظة، والمسماة عند البلاغيين التقديم الذي لا على نية التأخير، والتقديم الذي على نية التأخير.
- استنتاج دواعي الخروج عن الرتبة، والترخص فيها، وسبب ذلك أكان عشوائيًا لغير ما فائدة؟ أم أنه لغرض مقصود يراعى فيه جانب المعنى أو جانب اللفظ أو كلاهما معًا. «فقد يرتبط التقديم بمعنى في نفس الأديب أراد إبلاغه إلى قارئه أو سامعه، ولكنه أيضًا قد يكون عادة تركيبية بعينها تمكنت من الأديب واصطبغ أسلوبه بصبغتها، وإن كان الأديب غير متعمد لها» (حسان، 1404هـ-1984م، صفحة 128).
- معرفة حكم الخروج عن الرتبة النحوية متى يكون واجبًا؟ ومتى يكون ممنوعًا؟ ومتى يكون ترخصًا وضرورة شعرية؟ ومتى يكون لحنًا؟
- تتبع الآثار التي يحدثها الخروج عن الرتبة، كالأثر الوظيفي: فقد يتقدم المتأخر، ولكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى، ومن ذلك: الفاعل إذا تقدم على فعله وفق مذهب البصريين. (عبداللطيف، 1984، صفحة 315).
- التأكيد على ضرورة الفصل بين المستوى النثري- الاختيار- وبين المستوى الشعري- الضرورة- في التقعيد، وملاحظة الفارق بينهما من حيث تقييد النص الشعري بنظام الوزن والقافية، وقدرة الشاعر الفنية، وتجرد النص النثري- المستوى النفعي- من تلك القيود. مما يدعو الشاعر إلى الخروج عن النمطية المألوفة ولو بخرق القاعدة النحوية. فالشعر ميدان الرخصة وهذا ما راعاه النحويون في أغلب قواعدهم.
- إبراز أهمية الدراسة النصية للشعر، وأثرها في إثبات القواعد النحوية وتعضيدها، أو نفيها وتوهينها.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيات تطرح على هيئة تساؤلات، تحاول الدراسة أن يجيب عليها وتتمثل في الآتي:

- ما قيمة الرتبة في النحو؟
- متى يكون الخروج عن الرتبة رخصة، وخروجًا على النظام؟ ومتى يكون من باب التقديم والتأخير؟
- أهناك علاقة بين الخروج عن الرتبة والضرورة الشعرية؟
- أهناك علاقة بين الخروج عن الرتبة والمعنى؟
- ما علاقة الخروج عن الرتبة بالمقام الشعري- اللغة الأدبية - ؟
- أيلزم أن يكون لكل خروج عن الرتبة علة وفائدة مرجوة؟ أمْ أن الأمر يعود للمنشئ ومدى وعيه وإدراكه لترتيب ألفاظه وفقًا لترتيب معانيها في ذهنه.

منهجية الدراسة:

تتَّبع الدراسة منهج الاستقراء النظري للأصول النحوية للرتبة والخروج عليها، وأحكامها التركيبية، ودلالاتها البلاغية؛ من أجل توثيق القواعد، وتأسيس أحكامها، وتبيين أقسامها، وتحديد مظاهرها، والتنبيه على أغراضها وأسبابها، والتعريف بالآثار المترتبة على ذلك الخروج، ومنهج الاستقراء التطبيقي لما ورد منها في معلقة امرئ القيس، إحصاءً وتحليلًا، وتمثيلًا لمواطن الخروج عن الرتبة النحوية. محققًا توافقًا بين النظرية والإجراء.

الدراسات السابقة:

تطرق البلاغيون إلى موضوع الرتبة مؤلفات بلاغية جامعة لعلم المعاني، تحت مسمى التقديم والتأخير، وكذا فعل النحاة حين نثروا حديثهم عنها في أغلب أبواب النحو في بحوث غير مستقلة بها، ولم يكن هناك بحث أكاديمي بعنوان «الخروج عن الرتبة في النحو-المظاهر- الأسباب- الأحكام- الآثار النحوية، معلقة امرئ القيس أنموذجًا)، فيما وصل إليه علمي، يجمع بين الأحكام النظرية للخروج على الرتبة في النحو، والجوانب التطبيقية له في شعر معلقة امرئ القيس، محقِّقًا ثنائية النظر والتطبيق في ثنايا العمل.

وقد وجدت دراسات كثيرة تقترب من موضوع بحثي، وكان أكثرها التصاقًا ما يأتي:

- **دراسة إشريدة (2004)** بعنوان "دور الرتبة في الظاهرة النحوية، المنزلة والموقع". وكان منهج الدراسة منهجًا استقرائيًا تحليليًّا، يقوم على البحث في كيفية ترتيب الوظائف النحوية وضوابطها، والبحث عن دور الرتبة في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها في اللغة العربية.
- **دراسة حسين (2005)** بعنوان "الموقعية في النحو العربي". وقد تكونت الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وقد اعتمد في دراسته المنهج الوصفي، حيث رصد الكتاب المسائل التي تقع تحت كل ظاهرة من الظواهر التي تعرَّض لها بالدراسة، ثم عرض لهذه المسائل بالدراسة والتحليل محددًا الأبواب

النحوية التي تدخلها كل ظاهرة من الظواهر التي عالجها الكتاب، وراصدًا وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين كل ظاهرة من الظواهر التي درسها وما يتعلق بها من ظواهر أخرى.

- **دراسة بلحبيب (1998)** بعنوان "ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي". يمثل هذا العمل قطعة من الأطروحة التي تقدم بها الباحث لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول في وجدة، لنيل الدكتوراه، تحت عنوان (التقديم والتأخير في التراث النحوي والبلاغي وعلاقته بالمعنى). ويقول عن سبب تأليفه: «إن اللغويين القدماء قد عنوا بظاهرة التقديم وضوابطها وبحثوا القوانين التي تنظمها، ولكنهم لم يتوصلوا إلى الإجابة عن معظم الأسئلة الجوهرية حول هذه الظاهرة، ولم يستطيعوا أن يقيموا صرحًا نظريًا للظاهرة... أما ما كتب حديثًا فهو لا يعدو أن يكون بحوثًا مقلصة غير محيطة بقضايا التقديم، إذ غالبًا ما تكون هذه الكتابات متفرغة لدراسة جزئية من جزئيات التقدم، أو أن الحديث عن التقديم لم يكن هو المقصود بل يَرِد عرضًا ضمن مشروع بحث أوسع... ومن غياب بحث يضطلع بمحاولة الكشف عن الفكرة الجوهرية الكامنة وراء هذا الشتات من المباحث قديمًا ومع قصور البحوث المنجزة في هذا الصدد حديثًا انعقد العزم على بحث ضوابط التقديم وحفظ الرتب في النحو العربي في موضوع مستقل حاولت فيه بيان أن حرية التصرف في الأماكن في العربية ليست مطلقة بل لها ضوابطها» (بلحبيب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، 1998م، صفحة المقدمة/هـ).

التعقيب على الدراسات السابقة:

وبعد ذلك، فمن المتوقع أن يستفيد البحث من الدراسات السابقة له في جوانب متعددة، حيث إنه يتفق معها في اتخاذ الرتبة محورًا للدراسة والبحث، على اختلاف فيما بينها في الجانب الذي تناولته كل دراسة، فالدراسة الأولى تناولت الرتبة والخروج عليها من منظور نظري بحث وإن كان التطبيق فيها على شواهد مبتورة.

والدراسة الثانية تتناول الرتبة من منظور القرائن اللفظية التي تتعلق بالموقع وهي: التضام، والرتبة، والربط، والتي تعرف بالقرائن العلائقية هادفةً إظهار وإيضاح قيمة الموقعية في ضوء هذه القرائن.

وأما الدراسة الثالثة فقد تناولت الرتبة بقصد حصر القيود والضوابط التي تحفظ المرتبة كالصدارة والإضمار والحصر وأمن اللبس، حيث جاءت موزَّعة في أبواب النحو مما يقتضي درس كل ضابط أو قيد باعتباره ظاهرة تجمع لها نماذجها من الأبواب في مبحث له استقلاليته.

وأمّا من حيث المنهج المتبع في دراسة هذا البحث فإنه يختلف عن سابقيه كونه يعتمد المنهج الوصفي والتطبيقي في آنٍ واحد، فهو يحاول استدراك القصور في الجانب النظري، وتنظيمه لهذا الجانب المشتت، وتحقيقه للجانب التطبيقي، وجمعه بين النظر والتطبيق في دراسة واحدة، ويختلف أيضًا في كون هذا التطبيق متخذًا معلقة امرئ القيس أنموذجًا.

خطّة الدراسة:

المبحث الأول: الأصل في ترتيب عناصر الجملة.

المبحث الثّاني: مظاهر الخروج عن الرتبة النحوية.

المبحث الثالث: أسباب الخروج عن الرتبة النحوية.

المبحث الرابع: أحكام الخروج عن الرتبة النحوية.

المبحث الخامس: أثر الخروج عن الرتبة النحوية.

المبحث الأول: الأصل في ترتيب عناصر الجملة

قرَّرَ النحاة " أن الكلام [المفيد] لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين مسند، ومسند إليه.

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل [لا يصلح أن يكون إلا مسندًا] لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

فالاسمان يكونان كلامًا؛ لكون أحدهما مسندًا، والآخر مسندًا إليه.

وكذلك الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندًا، والاسم مسندًا إليه.

والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما.

والاسم مع الحرف، إما أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه.

والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند.

والكلمة لا إسناد فيها بالكلية ". (السيوطي، هارون، و مكرم، 1413هـ - 1992م، صفحة 33/1).

وقد صنفت أنواع الجمل في العربية بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين:

الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ويمكن رد النماذج الأخرى إلى هذين النوعين، فالجملة الشرطية التي زادها الزمخشري (ابن يعيش، بلا تاريخ، صفحة 88/1) هي عند الجمهور فعلية وهو الراجح. (السامرائي، 1427هـ-2007م، صفحة 160).

والجملة الظرفية التي زادها ابن هشام وحَدّدها بأنها "المصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: «أعندك زيد» و «أفي الدار زيد» إذا قدرت «زيدًا» فاعلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما، (ابن هشام الأنصاري، 1419هـ-1998م، صفحة 364) ويمكن ردها إلى الجملة الاسمية.

وحتى يمكن الوقوف على الرتب الخارجة على أصلها، أو المنحرفة عن ترتيبها لابد من معرفة الأصل الموضوع عليه الكلام؛ لأن الكلام «يكون له أصل ثم يُتَّسَع فيه» (المبرد، 1399هـ، صفحة 46/1)، ومن الاتساع التقديم والتأخير، والنحاة قد بينوا أصول مراتب الكلام ومواقعه من الجملة، فإن جيء بالكلمة في موقعها المستحق لها فقد جرت على الأصل، وإن وضعت في غير مرتبتها فقد انحرفت عن أصلها، وخرجت عليه.

فالجملة الأسمية تتألف من مبتدأ وخبرٍ، والأصل في ترتيبها تقدم المبتدأ وتأخر الخبر، يقول الناظم:

والأصل في الأخبار أنْ تؤخَّرا * وجوزوا التقديم إذْ لا ضررَا**

وشرحه ابنه (ابن الناظم، 1419هـ-1998م، صفحة 114) بقوله: «الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأنه وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فحقه أن يتأخر عنه وضعًا، كما هو متأخرٌ عنه طبعاً، وقد يعدل عن الأصل، فيقدم الخبر».

وأمَّا الجملة الفعلية: وهي ما تألفت من الفعل ومتعلقاته وهي الفاعل، والمفعول به، والمجرور، والمصدر، والزمان، والمكان، والعلة، فأصل ترتيبها أنّ «رتبة الفعل يجب أن يكون أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، وقد تقدم المفعول؛ لضرب من التوسع والاهتمام به، والنية التأخير». (ابن يعيش، بلا تاريخ، صفحة 76/1).

وأصل ترتيب المفاعيل في الجملة الفعلية فيما بينها من الأمور المختلف فيها بين النحاة يقول الرضي: «إن النحويين لم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي، أعني ما بعد العامل؛ لكونها فضلات». (الأستراباذي، 1996م، صفحة 68/1).

ويرى أن ترتيبها على هذا الوجه: فعل+فاعل+ مفعول مطلق+مفعول به+ ظرف زمان+ ظرف مكان+ مفعول له+ مفعول معه. (الأستراباذي، 1996م، الصفحات 295/1-296).

ويرتبها الأشموني على النحو التالي: فعل+ فاعل+ مفعول مطلق+ مفعول به+ مفعول لأجله+ ظرف زمان+ ظرف مكان+ مفعول معه. (الأشموني، 1419هـ-1998م، الصفحات 467/1-480-485).

وأمّا الصبان (الصبان، بدون تاريخ، صفحة 207/2) فيقول في حاشيته على شرح الأشموني: «قال الفارضي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني والمكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، مثال ذلك: ضربت ضربًا زيدًا بسوطٍ نهارًا هنا تأديبًا له وطلوع الشمس، والظاهر أن هذا أولى لا واجب».

ويختلف عنهم الدكتور تمام حسان (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 107/2) في الترتيب فهو عنده: فعل+ فاعل+ مفعول به+ مفعول معه+ مفعول مطلق+ ظرف زمان+ ظرف مكان+ مفعول له، ضربت زيدًا وطلوعَ الشمس ضربًا شديدًا يومَ الجمعة في داره تأديبًا له.

والأصل في ترتيب المفاعيل في باب «أعطي» تقديم ما هو من المفعولين فاعلٌ في المعنى، يقول ابن مالك:

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنى كمَنْ * مِنْ «ألبَسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمن»**

(ابن الناظم، 1419هـ-1998م، صفحة 249).

أمَّا باب «ظَنَّ» «فحكم مفعوليها في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الأفعال، فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني» (السيوطي، هارون، و مكرم، 1413هـ- 1992م، صفحة 224/2) لأن الأول قبل دخول الفعل عليه كان مبتدأ والثاني كان خبرًا، والأصل في المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ على الخبر.

المبحث الثاني: مظاهر الخروج عن الرتبة النحوية

الترتيب في النحو له أصول وقواعد، وهذه القواعد منها ما هو محفوظ لا يمكن مخالفته، ومنها ما هو غير محفوظ، يسمح بالخروج عنه لتحقيق أغراض لا تظهر بالترتيب العادي لعناصر الكلام (عون، 2006، صفحة 28/1).

تقصى النحويون أحوال الرتبة في الاستخدام اللغوي من خلال ما وصلهم من كلام العرب، فوجدوا أنها تتوزع في التركيب اللغوي على نوعين: رتبة ثابتة، ورتبة متحولة، أو رتبة محفوظة، أخرى غير محفوظة كما سماها تمام حسان.

فالرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة، وفي الاستعمال في الوقت نفسه، بمعني أن ترتيب الكلمات ثابت لا يتغير، أي: للكلمة موقع ثابت في التركيب، وهو موقع يُحدد وظيفة الكلمة النحوية ومعناها، فهي جزء أساسي من النظام اللغوي، نحو (تقديم الصلة على الموصول) و(الموصوف على الصفة)، وهي رتبة ثابتة في الاستعمال حيث لو اختلت هذه الرتبة لاختل التركيب كلُّه باختلالها. وهي قرينة لفظية تُحدد معنى الأبواب المرتَّبة بحسبها. فهي تساعد على رفع اللَّبس عن المعنى بوضعٍ وترتيبٍ مخصوصٍ، فإن بُدِّل ذلك الوضع وذاك الترتيب زالت تلك الدلالة.

أمَّا غير المحفوظة فهي الرتب المتغيرة إذ قد تأتي في مكان غير مكانها الأصلي، وهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو «حياك الله» أو بالمحافظة عليها نحو «هذا أخي» وإنما يكون هذا أو ذاك- وجوب مخالفة الرتبة أو وجوب مطابقة الرتبة- عند خوف اللبس، أو لاتقاء مخالفة القاعدة، أو الأصل، أو اختلاف المعنى. (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 67/1).

فليس معنى كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة، وليس معنى ذلك أيضاً أنه لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب حفظها. (حسان، 1404هـ-1984م، صفحة 128).

والرتبة المحفوظة لا تتخلف؛ وذلك بسبب ارتباط المعنى بها، وهذا هو معنى كونها قرينة، والرتبة غير المحفوظة تأذن أحيانًا بالتقديم والتأخير وهو ما يعرف بتشويش الرتبة، ويتحتم فيها عكسها أحيانًا أخرى إذا اقتضت ذلك ضرورة تركيبية فيصبح العكس رتبة محفوظة (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 227).

فمعنى ذلك أن القول بحرية الرتبة قول نسبي، معناه أن بين الكلمتين رتبة لم يعرض لها ما يوجب حفظها، ولا ما يوجب عكسها وتشويشها، ومن ثم تدخل الرتبة في مجال الاختيار الأسلوبي الفردي. (حسان، 1404هـ-1984م، صفحة 129).

والرتبة المحفوظة لا يسمح بتشويشها والتعدي عليها بالإخلال إلاّ عند أمن اللبس، ووضوح المعنى، وتوافر القرائن التي تسمح بذلك الترخص (حسين، 1426هـ-2005م، صفحة 126) ولا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر، وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخُّص، ومن ذلك:

وأطلس عسال وما كان صاحبا * دعوت لناري موهنًا فأتاني**

حيث قدم الشاعر جملة الحال «وما كان صاحبًا» على عاملها «دعوت» أو «فأتاني».

وقول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام**

حيث قدم المعطوف «رحمة الله» على المعطوف عليه «السلام».

وما يُتَسامح بالتصرف فيه من الأبواب النحوية هو ما عرف بالرتب غير المحفوظة، وما يمنع التصرف فيه هو ما عرف بالرتب المحفوظة.

فمن الرتب غير المحفوظة:

- رتبة المفعول من الفعل.
- ورتبة المفعول - أيضًا - من الفاعل.
- ورتبة المبتدأ والخبر.
- والظرف والجار والمجرور وما يتعلقان به.
- والمستثنى والمستثنى منه.
- وخبر كان وأخواتها مع أخبارها.

ومن الرتب المحفوظة:

- رتبة الصلة مع الموصول.
- والمضاف إليه مع المضاف.
- ومعمولات الأفعال التي لا تتصرف مع أفعالها.
- والتمييز مع عامله.
- والأسماء والحروف التي لها صدر الكلام مع ما دخلت عليه.
- وحروف الجر مع مجروراتها.
- وحروف الاستثناء مع المستثنى.
- وحروف نصب الأفعال مع منصوباتها
- وحروف جزمها مع مجزوماتها
- والحروف الناسخة مع مدخولاتها
- ومعمول معنى الفعل مع عامله
- وحيث ما وقع إلباس وعدمت القرائن حفظت الرتبة.

وسينهج البحث في هذا الفصل الطريقة الاستقرائية لما في معلقة امرئ القيس من خروج عن الرتبة، فيجمعها، ثم يصنفها تحت قسمين، هما:

- مظاهر الخروج عن الرتبة المحفوظة.
- مظاهر الخروج عن الرتبة غير المحفوظة وسيدرج تحت كل مظهرٍ من مظاهر كل قسم ما يناسبه من الأمثلة.

نماذج لمظاهر الخروج عن الرتبة النحوية من معلقة امرئ القيس:

رخاءً تسح الريح في جنباتها * كساها الصَّبا سَحْقَ الملاء المذيَّلِ**

في هذا البيت تقدمت الحال «رخاءً» على عاملها وصاحبها «تسح الريح».

والحال مع عاملها – إن كان فعلًا متصرفًا أو وصفًا يشبه المتصرف – رتبتها غيرُ محفوظة، وكذا مع صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور بحرف جر زائد، تكون الرتبة غير محفوظة.

تسللت عَمَايات الرجال عن الصِّبا * وليس فؤادي عن هواك بمُنْسَلِ**

في هذا البيت تقدم معول خبر ليس «عن هواك» وهو جار ومجرور على خبرها «بمنسل» وهذا مما تكون فيه الرتبة غير محفوظة.

فيا لك من لَيلٍ كأنَّ نجومهُ * بكُلِّ مُغَارِ الفتل شُدَّت بيذبُلِ**

في البيت تقدم معمول خبر كأنَّ «بكل» وهو جار ومجرور على خبرها «شُدَّتْ» وهو جملة فعلية. والرتبة هنا غير محفوظة.

ألا أيها الليل الطويل ألا انْجَلِي * بصبح وما الإصباحُ منك بأمْثَلِ**

في هذا البيت تقدم معمول خبر «ما» وهو الجار والمجرور «منك»، تقدم على خبرها «بأمثل» والرتبة بين معمول خبر «ما» وخبرها غير محفوظة.

المبحث الثالث: أسباب الخروج عن الرتبة النحوية

يُقصد بأسباب الخروج عن الرتبة النحوية تلك الأمور التي تقتضي الخروج عن الرتبة أو تترتب عنه، فليس من شك أن ترتيب الكلام اللفظي الذي يتم بوعي وإدراك إنما هو نتاج الترتيب الذهني، وكما يقول السهيلي: «وما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إمَّا بالزمان، وإمَّا بالطبع، وإمَّا بالرتبة، وإمَّا بالسبب، وإمَّا بالفضل والكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك، نعم وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى كقولهم: "ربيعة ومضر"». (السهيلي، بلا تاريخ، صفحة 267).

وقد يكون الخروج عن الرتبة بالتقديم والتأخير «مراعاة لاعتبارات موسيقية» (راضي، بلا تاريخ، صفحة 221)«لطلب سجع، أو قافية، أو كلام مطابق» (السيرافي، 1990م، صفحة 274/2)، ومثل الرعاية للوزن والمحافظة على القافية في الشعر «ورعاية الفاصل، كقوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ٣٧﴾ [فُصِّلَت الآية 37] بتقديم «إيَّاه» على «تعبدون» لمشاكلة رؤوس الآي». (الزركشي، 1425هـ-2004م، صفحة 150/3)

وإن كان القرآن الكريم يراعي دائمًا المعنى مع مراعاة الفاصلة، ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى.

وبناءً عليه يمكن أن يقال إنَّ للخروج على الرتبة أسبابًا معنوية، وأسبابًا لفظية قد تجتمع هذه الأسباب وتتلاقى في موضع واحد، وقد يُكتفى بأحدها في تسبيب تشويش اللغة فلا تزاحم ولا تعارض في التعليل بأكثر من وجه في آن واحد.

أولًا: الأسباب المعنوية

فمن أشهرها:

- **العناية والاهتمام**

فالعناية بالشيء هي سبب في تقديمه على غيره وإعطائه مزيد اهتمام «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعني، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم». (سيبويه، بلا تاريخ، الصفحات 80/1-81)

وللعناية باللفظ المقدم والاهتمام به مراتب يترقى فيها حتى يصل الغاية في العناية، يقول ابن جني (ابن جني أ.، 1415هـ-1994م، صفحة 65/1): «إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعد الفاعل كـ"ضرب زيدٌ عمرًا" فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقال: "ضرب عمرًا زيدٌ" فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: "عمرًا ضرب زيد" فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلةً فقالوا عمرٌو ضربه زيد. فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد. فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرب عمرو. فاطرح ذكر الفاعل البتة، نعم وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة، وهو قولهم: أوْلعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني به كذا. وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرجل. ولم يقولوا ثلجه كذا... فرفض الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه».

والعناية والاهتمام من دواعي الخروج عن الرتبة بتقديم المسند إليه أو المسند، أو تقديم بعض معمولات الفعل على بعض.

- **التوكيد والتقوية**

وهذا السبب سببه المتلقّي فقد يخرج بالرتبة عن موقعها بتقديمها لتمكين الخبر في نفس المتلقي وتأكيده له، فبهذا الخروج يتم تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع، وفقًا للشك والتوهم، وليس في تقرير هذه النسبة ما يقتضي انتفاءها عن غير المسند إليه.

ومثال ذلك قول الشاعر:

هُمْ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ * عَلَى وَجْهِهِ من الدِّمَاء سَبَائِبُ**

فقدم المسند إليه «هم» الفاعل في المعنى على الفعل، وسبب هذا التقديم إفادة تقوية الحكم الذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده، ودفع الشك عنه، لا لقصره عليه، فهو «لم يرد أن يدعي لهم الانفراد، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم، ولكن أراد الذي ذكرته لك أن تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ليحقق الأمر ويؤكده» (الجرجاني، 1413هـ-1992م، صفحة 130) ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٌ ٧٦﴾ [يُوسُف الآية 76] حيث تأكد بتقديم الخبر عدم محدودية العلم وعدم اختصاص مخلوق به، وتفاوت العلماء فيه.

- **التخصيص والقصر**

وهو تخصيص شيء بشيء بطريق القصر. وأهم طرق القصر (طبانة، 1408هـ-1988، صفحة 542):

1. **العطف بـ"لا"، مثل: محمد شاعر لا قصَّاص.**

فالمقصور عليه هو المقابل لما بعد "لا" أي "شاعر" والمقصور "محمد".

2. **العطف بـ"بل" و"لكن"، مثل: ما خالد شاعراً بل قصَّاص.**

فالمقصور عليه يكون بعد "بل" و"لكن".

3. **النفي والاستثناء، مثل: ما أكرم خالداً إلاّ عليٌّ، ما في الدار إلّا زيد.**

فالمقصور عليه يؤخر بعد أداة الاستثناء "إلّا"، ويقدم المقصور.

ففي المثال الأول: قُصِرَ الإكرام لخالد عَلَى عليّ، فلا مكرم لخالد إلا علي. فتقدم المفعول وتأخر الفاعل؛ ليكون مقصوراً عليه، وفي المثال الثاني قصرت الصفة على الموصوف، أي قُصرت الكينونة في الدار على زيد، فالداعي للخروج عن الرتبة بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ وبتقديم المفعول به على الفاعل هو الاختصاص.

4. **"إنَّما"**، مثال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ۝٤٠﴾ [الرَّعْد الآية 40]، و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فَاطِر الآية 28] فالمقصور عليه يؤخَّر، والمقصور يُقدّم فقد قَصَرَتْ الآيةُ مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم على البلاغ، وذلك عن طريق تقديم الخبر على المبتدأ، ومثله ﴿وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ۝٤٠﴾.

وفي الآية الثانية قُدِّم المفعول به لفظ الجلالة "الله" وأُخِّر الفاعل "العلماء"؛ ليكون مقصورًا عليه فالخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، فالغرض تبيين الخاشين منهم، والإخبار بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أخر ذكر اسم الله وقُدِّم العلماء فقيل: إنما يخشى العلماءُ من الله، لصار المعنى ضد ما هو عليه، ولصار الغرض بيان المخشي من هو؟ (الجرجاني، 1413هـ-1992م، الصفحات 338-339) فالسبب في الخروج عن الرتبة هنا هو تحقيق الغرض المعنوي وهو الاختصاص.

5. **التقديم والتأخير:**

وهي الطريقة الخامسة من طرق القصر، وتختلف عن الطرق السابقة، في أنّ الطرق الأربع -السابقة- دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع، وجزم العقل، أما الطريقة الخامسة فدلالة الاختصاص فيها بوساطة الفحوى والمفهوم وحكم الذوق السليم. (السكاكي، 1407هـ-1987م، صفحة 292) وهي أن يكون في الكلام تقديم على نية التأخير، كتقديم المفعول به أو بعض متعلقات الفعل عليه، ومتعلقات الفعل تشمل المفعول به ونحوه كالجار والمجرور والظرف والحال، وكتقديم المسند في بعض المواضع، وكتقديم المسند إليه.

فالمختص وهو المقصور عليه يكون هو المقدم، والمقصور يكون هو المؤخر.

فمما قُدِّم فيه المسند وكان سبب تقديمه الاختصاص قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التَّغَابُن الآية 1] ، حيث قدم الظرفان، ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل، وذلك لأن الملك على الحقيقة له؛ لأنه مبدئ كل شيء ومبدعه، والقائم به والمهيمن عليه، وكذلك الحمد لأن أصول النعم وفروعها منه. (الزمخشري، 1418هـ-1998م، صفحة 130/6)

وقد يتحقق التخصيص «الاختصاص» في تقديم المسند إليه (الفاعل معنى) على الخبر الفعلي وهو واقع بعد نفي، مثل «ما أنا فعل كذا»، حيث يفيد التركيب قصر نفي الفعل على الضمير المتقدم وأن الفعل ثابت متفق على حصوله، وأنه منفي عن المسند إليه المقدم ومثبت لغيره، والسبب في التخصيص، أنك لا تقول «ما أنا فعلت»، إلا إذا كان الفعل ثابتًا متفقًا على حصوله بينك وبين مخاطبك، ولكنه يزعم أنك الفاعل له دون غيرك، فتصحح له الأمر بأن تقول: ما أنا فعلت هذا، فتنفيه عن نفسك وتثبته لغيرك (الجرجاني، 1413هـ-1992م، صفحة 124).

وقد يكون تحقيق الاختصاص سببًا في تقديم المفعول – أو بعض متعلقات الفعل عليه. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ۝١١٤﴾ [النَّحْل الآية 114].

والنحويون يرون أن من المسائل التي يتعين فيها تقديم المفعول به على عامله وجوبًا كونه ضميرًا منفصلًا.

فمما سبق يتضح أن تحقيق الاختصاص والحصر -أو إن شئت فقلت التخصيص والقصر فهما سواء- سببٌ من الأسباب المؤدية للخروج عن الرتبة في النحو.

ثانيًا: الأسباب اللفظية

قد يكون سببُ الخروج عن الرتبة مرتبطًا باللفظ؛ لتحقيق التناسب اللفظي الذي هو «التآلف التعبيري، والتناغم الموسيقي، والتوافق الجمالي وهو مجموعٌ مُوَحَّدٌ، يبرزه حسن الرصف، وبراعة السبك وجودة التأليف، وتحققه مراعاة النظم، والمحافظة على الفاصلة، والنزول على حكم الوزن، وتوحيد القافية مع الوفاء بحق المعاني» (عون، 2006، صفحة 206/1).

ومن بين الأسباب اللفظية التي تقضي بالخروج عن الرتبة النحوية:

- **مراعاة الفاصلة القرآنية**

من أهم الخصائص التي تميز القرآن من كل كلام بليغ أنه يجمع في كل معنى يطرقه بين الوفاء بحق المعنى وحق الصياغة وتناسب الفواصل، وأنه استمر على ذلك من أوله إلى آخره، ولم يُخِلّ بحق أيٍّ من العنصرين ولو مرة واحدة. (أبو زيد، 1992م، صفحة 369)

ومما يمثل العدول عن الأصل من أجل الفاصلة القرآنية قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه الآية 67]، حيث قدم المفعول والجار والمجرور وآخر الفاعل (موسى) لأنه رأس آية، فناسب رؤوس الآيات التي قبله وبعده، نحو (ألقى) و(تسعى) و(الأعلى) و(أتى) وحقق الفاصلة الموحدة في أغلب السورة وهي الألفاظ المقصورة (ابن الأثير، 1420هـ-1999م، صفحة 62/2).

- **مراعاة النظم**

والمقصود بمراعاة النظم هنا ما يعرف عند أهل البديع: بالتصريع ويختص بالكلام المنظوم، والموازنة وتختص بالكلام المنثور، والتصريع وهو يَعمُّ القسمين المنظوم والمنثور (ابن الأثير، 1420هـ-1999م، صفحة 195/1).

فالتصريع: «هو أن يجعل آخر النصف الأول من البيت كآخر البيت في الوزن والقافية».

والموازنة: «وهي أن تكون ألفاظ الفواصل في الكلام المنثور متساوية في الوزن».

والترصيع: «وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية»

فقد تكون مراعاة النظم مدعاة للخروج على الرتبة النحوية كما في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ۝٣٧ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٣٨ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس من الآية 37 الى الآية 39].

حيث قدم المفعول في قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ مراعاة لنظم الكلام، فإنه قال: ﴿ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ ثم قال: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾فاقتضى حسن النظم أن يقول: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ ليكون الجميع على نسق واحد في النظم، ولو قال: وقدرنا القمر منازل، لما كان بتلك الصورة في الحسن.

وكما في قول أحمد شوقي (الحوفي، بلا تاريخ، صفحة 348/1):

سلامٌ من صبا بَرَدَى أرقُ * ودمعٌ لا يكفكف يا دمشق**

فالأصل في أسلوب التفضيل أن يتقدم المفضّل ثم اسم التفضيل ثم "مِنْ" ثم المفضَّل عليه، ولكن تقدمت "من صبا بردى" من أجل التصريع".

- **مراعاة الوزن والقافية**

"لعل التركيب الشعري أحوج إلى التقديم والتأخير من غيره، لما يقتضيه ضبط الوزن وإحكام القافية، فضلًا عما يربغ إليه الشاعر أحيانًا من إثارة معانٍ معينة، بتقديم بعض أجزاء الكلام وتأخير بعضه الآخر، وشريطة ذلك كله وضوح المعنى بالقدر الذي يسمح بالفهم" (عبداللطيف، 1416هـ-1996م، صفحة 290).

ومما خرجت فيه الرتبة النحوية عن أصلها لهذا السبب قول الشاعر:

سلبتني من السرور ثيابا * وكستني من الهموم ثيابا**

كلما أغلقت من الوصل بابا * فتحت لي من المنية بابا**

عذبيني بكل شيء سوى الصَّدِ فما ذقت كالصدود عذابا

فرعاية للوزن ومحافظة على القافية قدم الجار والمجرور على المفعول الثاني في شطري البيت الأول، وقدم الجار والمجرور على المفعول في شطري البيت الثاني، وقدم صفة المفعول به عليه في الشطر الأخير من البيت الثالث.

وقد تدعو هذه المراعاة إلى الخروج عن الرتبة المحفوظة كما في قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام**

أي: السلام عليك ورحمة الله، فقد قدم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا التقديم قليل ولا يكون إلا في الشعر ومع الواو فقط (ابن جني، بلا تاريخ، صفحة 385/2).

والذي يسّر هذا الأمر هو وضوح المعنى وشهرة التعاطف، وحفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف، وبقاء المعطوف في حيز الجملة (حسان، 1994، صفحة 236).

والترخّص في الرتبة واستباحتها في إقامة الوزن والمحافظة على القافية قد يقود الشاعر إلى مسالك التعمية والتعقيد ويدخله في دروب المعاضلة، يقول ابن رشيق «ومن الشعراء من يضع كل لفظة موضعها لا يعدوه فيكون كلامه ظاهرًا غير مشكل، وسهلًا غير متكلف، ومنهم من يقدم ويؤخر إما لضرورة وزن أو قافية وهو أعذر، وإما ليدل على أنه يعلم تصريف الكلام، ويقدر على تعقيده، وهذا هو العيّ بعينه». (القيرواني، 1401هـ-1981م، الصفحات 259/1-260).

نماذج لأسباب الخروج عن الرتبة النحوية من معلقة امرئ القيس:

وَقَفْتُ بها حتى إذا ما تَرَدَّدت * عَماية محزونٍ بشوقٍ مُوكَّلِ**

في هذا البيت تقدم الجار والمجرور «بشوقٍ» على عامله «مُوكَّلِ».

ويمكن إرجاع سبب الخروج عن الرتبة هنا إلى سبب لفظي وهو المحافظة على وحدة القافية.

وَ أَنَّكِ قَسَّمْتِ الفؤاد، فَنصفهُ * قتيلٌ، ونصف بالحديد مُكَبَّلِ**

في هذا البيت تقدم الجار والمجرور «بالحديد» على الخبر «مكبل» مراعاة لقافية القصيدة اللامية، وهو سبب لفظي.

ووادٍ كجوفِ العَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ * به الذئبُ يعوي، كالخليع الْمُعَيَّلِ**

في هذا البيت تقدم الجار والمجرور «به» وهو معمول الخبر «يعوي» وكان تقدمه على المبتدأ والخبر؛ مراعاة لوزن البيت.

المبحث الرابع: أحكام الخروج عن الرتبة النحوية

المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتًا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة.

فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعنية دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبتها في الجملة أو التركيب. والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعنية لا تلزم التقدم أو التأخر عن صاحبته، بل يمكن أن يتغير موقعاهما في الجملة فيتقدم ما حقه التأخر ويتأخر ما حقه التقدم مع احتفاظ كل كلمة منهما بوظيفتها النحوية. (حسين، 1426هـ-2005م، الصفحات 90-91).

وقد يعرض للرتبة غير المحفوظة أو الحُرّة ما يقيدها بموقع معين، بحيث تصبح معه رتبة ملتزمة أو محفوظة. (عبداللطيف، 1416هـ-1996م، صفحة 286).

امتناع الخروج (وجوب مطابقة الرتبة):

قد يكون العارض موجبًا حفظ الرتبة وفق الأصل فيُوجب تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه التقدم، ولا أن يتقدم ما حقه التأخر، بمعنى وجوب بقاء المُقدّم مقدمًا والمُؤخر مؤخرًا، أي وجوب مطابقة الرتبة، وذلك في الحالات الآتية:

- عند خوف اللبس، نحو «ضرب موسى عيسى، وزيد أخوك».
- إذا كان العنصر الذي له التأخير -حسب الأصل- محصورًا، مثل: إنما زيد قائم، إنما ضرب زيد عمرًا.
- إذا كان المبتدأ له صدر الكلام، نحو «مَنْ لي منجدًا؟ أو كان متصلًا بما له صدر الكلام،ك(لام) الابتداء في قولنا: لزيدٌ قائم».
- إذا كان الخبر فعلًا رافعًا لضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: زيد قائم.
- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا غير محصور، لئلا يتحول الضمير المتصل إلى ضمير منفصل مع إمكان اتصاله، نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القَدْر الآية 1].

وجوب الخروج (وجوب مخالفة الرتبة):

قد يكون العارض موجبًا حفظ الرتبة على عكس أصلها، فيجب عند ذلك تأخير ما حقه -على الأصل- التقديم، وتقديم ما حقه – على الأصل – التأخير بمعنى وجوب تقديم من تأخير، أي وجوب مخالفة الرتبة، وذلك في الحالات الآتية:

- كون العنصر الذي حقه التأخر مما له صدر الكلام نحو: أين زيد؟ أي الرجلين أكرمت؟
- كون العنصر الذي حقه التقدم محصورًا، مثل: إنما في الدار زيد، إنما ضرب زيدًا عمرو.
- اشتمال العنصر الذي حقه التقديم على ضمير يعود على شيء من العنصر الذي حقه التأخر، مثل: في الدار صاحبها، ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ﴾ [غَافِر الآية 52].
- إذا كان المبتدأ نكرة ولا مسوغ لمجيئها مبتدأ إلا بتقديم الخبر -شبه الجملة- نحو: عندك رجل.
- إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا لو تأخر لزم اتصاله، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفَاتِحَة الآية 5].
- إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا وفاعله ظاهر قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾ [المُنَافِقُون الآية 1].

فَعُلِم من ذلك «أنه لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث» كما يقول ابن جني فالرتبة المحفوظة تكون بحسب الأصل الذي أقرّته القواعد والأنظمة اللغوية، أو تكون محفوظة لأمر عرضَ لها فأوجب حفظها.

وقد تَنَبَّه نحاتنا -رحمهم الله- إلى شيء من أحكام الرتبة فذكروها، ومن ذلك ما نجده في أصول ابن السراج (ابن السراج، 1405هـ-1985م، الصفحات 222/2-223) حيث يقول في باب التقديم والتأخير: «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأمّا ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعلٌ متصرف أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثناه، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها حكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف، وما شُبِّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدّم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يُقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام، لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز، ... ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل».

وحين أتى على شرحها أضاف «التقديم إذا ألبس أنه مقدم: وذلك نحو قولك: "ضرب عيسى موسى" إذا كان "عيسى" الفاعل لم يجز أن يقدّم "موسى" عليه لأنه مُلْبِس لا يبين فيه إعراب... ومن ذلك قولك: ضربتُ زيدًا قائمًا، إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول لم يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة، ولم يجز أن تقدم على صاحبها، فإذا كنت أنت القائم قلت: "ضربت قائمًا زيدًا" وإن كان زيدٌ القائم قلت: "ضربت زيدًا قائمًا" فإن لم يُلْبِس جاز التقديم والتأخير...». (ابن السراج، 1405هـ-1985م، صفحة 245/2).

فما ذكره ابن السَّرَّاج يعد من الرتب المحفوظة التي لا مجال للخروج عليها أو تشويشها بتقديم أو تأخير، «لأن المعنى يختل بذلك ويضطرب، وهذا هو المعاضلة المعنوية». (ابن الأثير، 1420هـ-1999م، صفحة 41/2).

فوجب بذلك مطابقة الرتبة، وما جاء من الشعر مخالفًا ذلك فقد عدّه النحاة من «الضرورة» التي لا يكون مثلها في الكلام المنثور؛ لأن الشعر موضع اضطرار.

ومن ذلك قول الشاعر:

فَقَدْ والشكُ بَيَّنَ لي عناء * بوَشْكِ فِرَ اقِهِم صُرَدٌ يصيح**

فترتيبه الأصلي: فقد بيَّن لي صُرَد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.

وقد تعرض ابن جني لهذا البيت فتبين أنَّ عواره يتمثل في الآتي:

- الفصل بين "قد" والفعل "بَيَّنَ".
- الفصل بين المبتدأ "الشك" والخبر "عناء".
- قدّم قوله "بوشك فراقهم" وهو معمول "يصيح" و"يصيح" صفة لـــ"صرد" عليه، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف قبيح. (ابن جني، بلا تاريخ، الصفحات 390/2-391)

جواز الأمرين (جواز المخالفة والمطابقة):

الرتبة غير المحفوظة هي التي تسمح بالتقديم والتأخير وفق «ما يقبله القياس» كما يسميها ابن جني (ابن جني، بلا تاريخ، صفحة 382/2) كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل أخرى، وكذلك الظرف والحال والاستثناء، ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، ويجوز تقديم المفعول على الفعل، فكل ذلك جائز سائغ في الشعر والنثر فمن أراد أن يعكس الرتبة فله ذلك ومن أراد أن يلتزمها فله ذلك، إلاّ أن الجمال يتفاوت في ذلك فالرتبة غير المحفوظة «في الأسلوب مؤشر أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي» (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 67/1) لا يُعَدُّ منتهكها خارجًا عن النظام اللغوي بل موافقًا لما يمليه عليه مقياس الأسلوب.

نماذج لأحكام الخروج عن الرتبة النحوية من معلقة امرئ القيس:

فقالت: يمين الله، مالك حيلةٌ * وما إن أرى عنك الغواية تنجلي**

في هذا البيت عرض عارض أوجب مخالفة الرتبة، وهذا العارض هو مجيء المبتدأ «حيلة» نكرة، والخبر «لك» جار ومجرور، فوجب مخالفة رتبة الخبر التي كانت في الأصل مؤخرة، وصارت واجبة التقديم.

دَرِيرٍ كَخُذْروفِ الوليدِ أمَرَّهُ * تتابُعُ كفيه بخيطٍ مُوَصَّل**

تقدم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل «أمر» على الفاعل الظاهر «تتابع»، وفي هذه الحالة يكون التقدم واجبًا، كون المفعول به متصلًا وفاعله ظاهر، وإن كان الأصل بين المفعول والفاعل تقدم الفاعل على المفعول.

المبحث الخامس: أثر الخروج عن الرتبة النحوية

أولًا: الأثر الوظيفي

يؤدي الخروج عن الرتبة النحوية إلى التأثير في الوظائف النحوي التي تتغير تبعًا لتغير مواقع الكلمات داخل الجملة، بمعنى أن هذا الخروج ينعكس على الإعراب، فيحدث اختلافًا فيه، وهو ما يعرف بالأثر الوظيفي الناتج عن الخروج عن الرتبة النحوية.

ويمكن أن يتمثل في الآتي:

1. إلغاء العمل

قد يؤدي الخروج عن الرتبة النحوية إلى إلغاء العمل كما في أفعال القلوب، فقد ذكر سيبويه (سيبويه، بلا تاريخ، الصفحات 118/1-119) إن من الأفعال ما يستعمل ويلغى، وهي «ظننت وحسبت وخلت وأريت، ورأيت وزعمت وما ينصرف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة " رأيت وضربت وأعطيت" في الإعمال والبناء على الأول، وفي الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظن زيدًا منطلقًا، وأظن عمرًا ذاهبًا».

وعندما تتأخر هذه الأفعال ولا يراد إعمالها، يرتفع ما تقدم هذه الأفعال من الألفاظ التي كانت منصوبة بها، «فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظنُ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أرى أبوك، وكُلَّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربي جيد».

ومثل «ظننت وأخواتها» في وجوب الإعمال متقدمة -أي جاءت على الترتيب الأصلي- "كان" فلا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة، نحو: "كان زيد قائماً" بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو «زيد كان قائم». (الأنباري، بلا تاريخ، صفحة 87/1).

«لأنه إذا كان عاملًا في شيء قدّمته كما تُقدّم أظُنُّ وأحْسِبُ، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرّهما؛ لأنهما ليسا يعملان شيئًا». (سيبويه، بلا تاريخ، صفحة 56/1)

وكذلك الحروف التي تشبه "ليس" في المعنى والعمل وهي "ما – لا – لات – إن" يلغى عملها إذا اختل ترتيبها الأصلي بأن تقدم خبرها – الذي ليس بشبه جملة – على اسمها. فهي تعمل في مثل «ما المعدن حجرًا»، وتهمل في مثل: ما حجرٌ المعدنُ «لتقدم خبرها على اسمها». (حسن، بلا تاريخ، صفحة 595/1).

ومن الأبواب النحوية التي يعد الخروج فيها عن الرتبة غالبًا لإلغاء العمل وإهماله "لا" النافية للجنس، فإذا قُدِّم خبرها – ولو كان شبه جملة – على اسمها لم تعمل مطلقًا؛ لأن تقديم الخبر على الاسم يؤدي إلى الفصل بين "لا" واسمها وهو ممنوع، ووجب تكرارها نحو «لا في الدار رجلٌ ولا امرأة».

2. تغيير الوظيفية التي كانت عليها الكلمة قبل الخروج والانتقال إلى وظيفة جديدة

وفي هذا يقول عبدالقاهر (الجرجاني، 1413هـ-1992م، الصفحات 106-107): «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ...

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: "زيدٌ المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد" فأنت في هذا لم تقدّم "المنطلق" على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدًا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرًا.

وأظهر من هذا قولنا: "ضربت زيدًا" و "زيدٌ ضربته" لم تقدم "زيدًا" على أن يكون مفعولًا منصوبًا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له».

فالتقديم الذي لا على نية التأخير –وهو مقصودنا هنا– يتغيَّر معه إعراب المتقدم، وينقل إلى بابٍ غير بابه، بسبب الخروج عن الرتبة، فالفاعل إذا تقدم على فعله لم يعد فاعلًا، ولكنه يصبح مبتدأ.

"ومن ذلك أن الصفة لا تتقدم على الموصوف معرفة كانت أو نكرة، فإذا كان المنعوت نكرة، وتقدم نعته فإنه يعرب حالًا، ومثال ذلك ما أنشده سيبويه (سيبويه، بلا تاريخ، صفحة 123/2) من قول ذي الرمة:

وتحت العوالي القنا مستظلةً * ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ**

فقد انتصب "مستظلة" على الحال بعد أن كان صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً؛ لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

وقول الآخر:

وبالجسم مِنّي بيّنًا لو عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وإن تستشهدي العين تَشْهَدِ**

ففيه تقديم "بيّنًا" على "شحوب" ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة، والأصل "شحوب بيّن".

وقول كثير: لِمَيَّة موحشًا طَلَل

فأصل الكلام «لميَّة طلل موحشٌ» فتقدمت الصفة على الموصوف، فانتصب على الحال.

فسبّب خروج تلك الكلمات عن موقعها الأصلي تغير إعرابها، وتغيرت وظيفتها.

وإذا كان النعت والمنعوت معرفة، وهو "زيد" في قولنا: «جاء زيدٌ الكريم» وقدم النعت وهو "الكريم" بحيث تصير الجملة «جاء الكريم زيدٌ»، فإن زيدًا لا يكون فاعلًا، ولا يكون الكريم نعتًا، بل تصبح الكريم فاعلًا، وتصبح زيد بدلًا أو عطف بيان. (عبداللطيف، 1984، الصفحات 315-316).

فالمقدم فَقَدَ وظيفته الأولى، وأخذ وظيفة نحوية أخرى بعد التقديم.

ومما يصلح التمثيل به على هذا القسم: الاسم المشغول عنه الذي يكون مرفوعًا وجوبًا نحو: «خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم». فكلمة "الرفاق" يجب رفعها، ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف لأن "إذا الفجائية" لا يقع بعدها الفعل مطلقًا، لا ظاهرًا ولا مقدرًا.

ففي هذه الصورة التي يرفع فيها الاسم السابق تخرج المسألة من باب الاشتغال إلى باب آخر وإعراب آخر (حسن، بلا تاريخ، صفحة 132/2) يقول الشيخ خالد الأزهري: «ولم نذكر نحن من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم؛ لأن حد الاشتغال ... لا يصدق عليه؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير وسُلّط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية». (الأزهري و إبراهيم، 1418هـ-1997م، صفحة 353/2)

3. اقتضاء إعراب خاص للمتقدم، وامتناع غيره:

من المعروف أن المستثنى في حالة الاستثناء التام المنفي يجوز فيه النصب والإتباع، فالنصب على الاستثناء والإتباع على البدل، كما في نحو «ما جاء أحدٌ إلّا زيدًا أو زيدٌ»، ولكن إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثناء وامتنع البدل، فتحتم له إعراب خاص بسبب خروجه عن رتبته، وكذلك فقدَ ما كان يجوز له، يقول المبرد: «هذا باب ما لا يجوز فيه البدل، وذلك الاستثناء المقدم. نحو: " ما جاءني إلاّ زيدًا أحدٌ، وما مررت إلاّ زيدًا بأحدٍ" وإنما امتنع البدل؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز [أي الجواز] لا يجوز ها هنا غيره. وذلك أنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وتجيز: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً، فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل، فلم يبق إلاّ الوجه الثاني... فمن ذلك قوله:

الناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا * إلاّ السيوف، وأطراف القَنَا وَزَرُ». (المبرد، 1399هـ، صفحة 397/4)**

ثانيًا: الأثر المعنوي

وقد لا يؤدي الخروج عن الرتبة "إلى تغيير أساسي في المعنى وذلك نحو" أكرم محمد سالمًا" و"أكرم سالمًا محمد" و" أقبل سعيد اليوم" و"أقبل اليوم سعيد"... فتقديم نحو هذا من باب العناية والأهمية وليس له أثر كبير في المعنى" (السامرائي، 1427هـ-2007م، صفحة 48).

وقد يكون الخروج عن الرتبة ذا أثر فعّالٍ على المعنى فيتغير تبعًا للتقديم والتأخير.

يقول السهيلي (السهيلي، بلا تاريخ، الصفحات 173-175) عند حديثه في تقديم الفاعل: «قسّم النحويون هذا الفصل أربعة أقسام:

- قسم لا يجوز فيه إلاّ تقديم الفاعل على المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى، وضربت جذام قطام، وكل موضع لا يظهر فيه علامة الإعراب.
- وقسم لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو: ﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البَقَرَة الآية 124].
- وقسم يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو: ضرب زيد عمرًا.
- وقسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن، نحو: أعجب زيدًا ما كره عمرو، لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى، حرصًا على إفهام المخاطب.

والذي ذكروه حق، ولكننا ننبه على مسألتين:

إحداهما: لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك.

ومسألة يقدم فيها الفاعل على المفعول، فإن أخر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى. أما المسألة الأولى.... وأما المسألة الأخرى التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل "إنَّما" تقول: إنما يأكل زيد الخبز، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل، وهذه عبارة أهل سمرقند في "إنّما" يقولون: «إنها وضعت لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل، وتلخيص هذا الكلام أنها نفي وإثبات، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه، فمعناه ما يأكل زيد إلا الخبز. فإن قدمت المفعول ههنا فقلت: إنما يأكل الخبز زيد، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت: ما يأكل الخبز إلاّ زيد».

فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام التي ذكرها النحويون؛ لأن المعنى في جميع تلك الأقسام قدمت أو أخرت واحد، والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أنّ معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فَاطِر الآية 28].

ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله؛ لأنك إذا أخرت نفيت الخشية عن غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى، وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل. والله الموفق.

ونرى اختلاف المعنى واضحًا في المثالين التاليين، "فقولك: عرفت على عجلٍ كيف جئت" و"عرفت كيف جئت على عجل" فمعنى الجملة الأولى أن المعرفة كانت على عجل، ومعنى الجملة الثانية أن المجيء كان على عجل، وقد تغير المعنى بحسب موقع الجار والمجرور. (السامرائي، 1427هـ-2007م، صفحة 48).

ومن ذلك أيضًا ﴿ٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠﴾ [طه من الآية 29 الى الآية 30] أي واجعل هارون أخي وزيرًا لي من أهلي، ولكنّ وضع التركيب على هذا النحو يجعل "من" بمعنى "دون" أي اجعله معينًا لي على أهلي، وهو غير المعنى المقصود". (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 234/1).

فبقاء الترتيب على أصله يسبب فساد المعنى وقلبه عن المقصود، فجاء تشويش الترتيب ذا أثر حَسَن على المعنى المراد.

وقد يؤدي عكس الرتبة والخروج عليها عملًا جليلًا في إزالة اللبس عن المعنى المقصود ما كان يكون لو بقي الترتيب على أصله، كما في قوله تعالى: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البَقَرَة الآية 269]. إذ المعروف في أخوات أعطى أن الآخذ هو المفعول الأول وأن المأخوذ هو المفعول الثاني، وبهذا يكون الأصل في التركيب «يؤتي من يشاء الحكمة» ولكن هذا التركيب ملبس لصلاح الحكمة أن تكون مفعول "يشاء" لا مفعول "يؤتي" فعكس الرتبة لأمن اللبس. (حسان، 1420هـ-2000م، صفحة 234/1)

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [المُؤۡمِنُون الآية 33]. وقوله عز وجل: ﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [المُؤۡمِنُون الآية 24] تجد الآية الأولى قد قدم فيها الجار والمجرور " من قومه" على صفة الملا وهي «الذين كفروا وكذبوا» وذلك لأنه لو أخّرَ فقيل «وقال الملأ الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا من قومه»، لتوهم أنه صلة الدنيا، وأن المعنى وأترفناهم في الحياة الدنيا من قومه أي القريبة منهم، وبهذا يكون القائلون ليسوا من قومه، فدفعًا لهذا التوهم قُدِّم الجار والمجرور، وقد نشأ التوهم من طول الصفة بالصلة، وما عطف عليها كما هو واضح، أما الآية الثانية فليس فيها ما يوهم خلاف المراد، ولذا تأخر الجار والمجرور فلم يقدم على الصفة. (فيود، 1436هـ-2015م، الصفحات 243-244).

والحقيقة أن الخروج عن الرتبة بتقديم بعض أجزاء التركيب على بعض يحمل في طياته ظلالًا معنوية، واختلافات جوهرية في تأدية المقصود، وفروقات تتأتى من تقديم هذا وتأخير ذاك. فمثلًا «إذا كان الكلام منفيًّا كان تقديم المجرور يفيد نفي وقوع الحدث على المتقدم، وإثباته لغيره، تقول: "ما ذهبت إلى سعيد" و "ما إلى سعيد ذهبت" فالأولى تفيد أنّك نفيت الذهاب إلى سعيد، ولم تفد أنك ذهبت إلى غيره، فربما كنت ذهبت أو لم تكن، أمّا الثانية فإنك نفيت الذهاب إلى سعيد، وأثبته إلى غيره، أي لم أذهب إلى سعيد وإنما إلى غيره، ولذا يصح أن تقول: «ما ذهبت إلى سعيد ولا إلى غيره» ولا يصح أن تقول «ما إلى سعيد ذهبت ولا إلى غيره» لأنه تناقض؛ لأن قولك «ما إلى سعيد ذهبت» معناه أنك ذهبت إلى غيره فكيف تقول: ولا إلى غيره؟ جاء في "نهاية الإيجاز": "فإذا قلت: «ما أمرتك بهذا» فقد نفيت عن نفسك أمره بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت " ما بهذا أمرتك" كنت قد أمرته بشيء غيره». (السامرائي ف.، 1420هـ-2000م، صفحة 109/3).

"ويجيء لك هذا الفرق على وجهة تقديم المفعول وتأخيره. فإذا قلت: "ما ضربت زيد" فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمرٍ غيره لنفي، ولا إثبات، وتركته مبهمًا محتملًا.

وإذا قلت: "ما زيدًا ضربت" فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربًا وقع على إنسان، وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إيّاه.

فلك أن تقول في الوجه الأول: «ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من الناس» وليس لك ذلك في الوجه الثاني. فلو قلت: «ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس» كان فاسدًا. (الجرجاني، 1413هـ-1992م، صفحة 126)

نماذج لأثر الخروج على الرتبة النحوية من معلقة امرئ القيس:

كَأَنَّ ثبيراً في عرانين وَبْلِهِ * كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ**

تقدمت الصفة، الجار والمجرور "في بجاد" على موصوفها " مُزَمَّل"، وبتقدمها صارت حالًا؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالًا، فبسبب الخروج عن الرتبة تغير إعراب المتقدم، ونقل إلى باب غير بابه، ففقد وظيفته الأولى، وأخذ وظيفة نحوية أخرى.

كَأَنَّ السِّبَاع فيه غرقى عَشِيَّةً * بأرجائه القصوى أنابيشُ عُنْصَلِ**

تقدم النعت الجار والمجرور "بأرجائه" على المنعوت "أنابيش عنصل" فتأثرت وظيفته بعد هذا التقدم، وانتقل من النعت إلى الحال؛ لأن المنعوت النكرة -وهو هنا نكرة غير محضة- إذا تقدم عليه نعته يعرب حالًا.

وإنْ كنتِ قد ساءَتْكِ مِنّي خليقةٌ * فَسُلّي ثيابي من ثيابك تَنْسُلِ**

تقدم الجار والمجرور "منى" على "خليفة" وقد كان قبل التقدم صفة لـ"خليفة" وبعد التقدم نقل إلى باب غير بابه، وفقد وظيفته الأولى، وأخذ وظيفة أخرى وهي "الحال"؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها يصير حالًا.

الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى جملة نتائج، هي:

- إن في الرتبة النحوية دليلًا على مرونة العربية، وحريتها في تغيير بُنية الكلام، «فلو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب». (ابن يعيش، بلا تاريخ، صفحة 72/1).
- إن الرتبة تؤدي دورًا هامًّا للغاية في الحكم على الأسلوب المعين بالصحة أو بالخطأ، والجمال أو القبح، فالكلمة لها من الحسن والبهاء والرونق إذا وقعت في موقعها الصحيح من الكلام ما لا يكون لها إذا وقعت في غير موقعها.
- إن الرتبة لها ارتباط وثيق بالمعاني النحوية، فالعلامة الإعرابية تتيح للرتبة حرية التقدم والتأخر مع الحفاظ على الوظيفة النحوية؛ لأن الحركات دلائل المعاني -النحوية- وحين تختفي هذه العلامة الإعرابية فإن الرتبة تقوم بدورها فتكون دالة على المعنى النحوي الذي تدل عليه العلامة الإعرابية المختلفة.
- إنّ الرتبة مرتبطة بأهم قضية نحوية وهي قضية العامل، فلِلْعامل تأثير جليٌّ على الرتبة وعلى الحكم عليها بأنها رتبة محفوظة أو غير محفوظة.
- إن الرتبة قد تؤثر في المعنى، فالمعنى يتغير للتقديم والتأخير ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غَافِر الآية 28] فإنه لو أخَّر «من آل فرعون» عن «يكتم إيمانه» لتوهم أن «مِنْ» متعلقة بـ «يكتم» فلم يُفهم أن الرجل من آل فرعون. فللرتبة إذن دور ظاهر في تحرير المعنى ورفع اللبس.

ويوصي البحث بالآتي:

- التأكيد على ضرورة الفصل بين المستوى النثري – الاختيار – وبين المستوى الشعري – الضرورة – في التقعيد، وملاحظة الفارق بينهما من حيث تقييد النص الشعري بنظام الوزن والقافية، وقدرة الشاعر الفنية، وتجرد النص النثري – المستوى النفعي - من تلك القيود. مما يدعو الشاعر إلى الخروج عن النمطية المألوفة ولو بخرق القاعدة النحوية. فالشعر ميدان الرخصة وهذا ما راعاه النحويون في أغلب قواعدهم.
- إبراز أهمية الدراسة النصية للشعر، وأثرها في إثبات القواعد النحوية وتعضيدها، أو نفيها وتوهينها.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

ابن الناظم، بدر الدين محمد. (1419هـ-1998). *شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم*. دار الجيل.

ابن جني. (بلا تاريخ). *الخصائص*. دار الكتاب العربي.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش. (بلا تاريخ). *شرح المفصل*. إدارة المطبعة المنيرية.

أبو البركات، عبدالرحمن الأنباري. (بلا تاريخ). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. دار الفكر.

أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد. (1399هـ). *المقتضب*. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

أبو الفتح، ضياء الدين ابن الأثير. (1420هـ-1999). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. المكتبة العصرية.

أبو الفتح، عثمان ابن جني. (1415هـ-1994). *المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها*. وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
أبو القاسم، عبدالرحمن السهيلي. (بلا تاريخ). *نتائج الفكر في النحو*. دار الرياض للنشر والتوزيع.
أبو بشر، عمرو بن عثمان سيبويه. (بلا تاريخ). *كتاب سيبويه* (المجلد ط1). دار الجيل.
أبو بكر، محمد بن سهل ابن السراج. (1405هـ-1985). *الأصول في النحو (المجلد ط1)*. مؤسسة الرسالة.
أبو زيد، أحمد. (1992). *التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي*. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
أبو علي، الحسن بن رشيق القيرواني. (1401هـ-1981م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده* (المجلد ط5). دار الجيل.
أبو يعقوب، يوسف السكاكي. (1407هـ-1987). *مفتاح العلوم* (المجلد ط2). دار الكتب العلمية.
الأزهري، خالد، و إبراهيم، عبدالفتاح بحيري. (1418هـ-1997). *التصريح بمضمون التوضيح* (المجلد ط1). الزهراء للإعلام العربي.
الأستراباذي، رضي الدين محمد. (1996). *شرح الرضي على الكافية* (المجلد ط2). منشورات جامعة قاريونس.
الأشموني، علي بن محمد. (1419هـ-1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (المجلد ط1). دار الكتب العلمية.
الأنصاري، جمال الدين ابن هشام. (1419هـ-1998). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. دار الفكر.
بلحبيب، رشيد. (1996). خصائص الجملة بين حرية الرتبة وحَجْر الواضع. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية* ، صفحة العدد 6.
بلحبيب، رشيد. (1998). ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي. *سلسلة بحوث دراسات* رقم 5، ط1.
الجرجاني، عبدالقاهر. (1413هـ-1992). *دلائل الإعجاز* (المجلد ط3). مكتبة الخانجي،القاهرة- مطبعة المدني، جدة.
حسان، تمام. (1404هـ-1984). *التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
حسان، تمام. (1411هـ-1991). *الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي*. دار الثقافة.
حسان، تمام. (1420هـ-2000). *البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني* (المجلد ط2). عالم الكتب.
حسان، تمام. (1994). *اللغة العربية معناها ومبناها*. الدار البيضاء: دار الثقافة.
حسن، عباس. (بلا تاريخ). *النحو الوافي* (المجلد ط5). دار المعارف.
حسين، رفعت حسين. (1426هـ-2005). *الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية* (المجلد ط1). عالم الكتب.
الحوفي، أحمد محمد. (بلا تاريخ). *ديوان شوقي توثيق وتبويب وشرح وتعقيب*. نهضة مصر.
راضي، عبدالحكيم. (بلا تاريخ). *نظرية اللغة في النقد العربي*. مكتبة الخانجي .
الزركشي، بدر الدين محمد. (1425هـ-2004). *البرهان في علوم القرآن* (المجلد ط1). المكتبة العصرية.
الزمخشري، جارالله محمود بن عمر. (1418هـ-1998). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد ط1). مكتبة العبيكان.
السامرائي، فاضل صالح. (1420هـ-2000). *معاني النحو* (المجلد ط1). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
السامرائي، فاضل. (1427هـ-2007). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* (المجلد ط2). دار الفكر.
السيرافي، أبو سعيد. (1990م). *شرح كتاب سيبويه*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
السيوطي، جلال الدين، هارون، عبدالسلام، و مكرم، عبدالعال. (1413هـ- 1992). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. الرسالة.
الصبان، محمد بن علي. (بدون تاريخ). *حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. المكتبة التوفيقية.
طبانة، بدوي. (1408هـ-1988). *معجم البلاغة العربية*. دار المنارة للنشر والتوزيع.
عبداللطيف، محمد حماسة. (1416هـ-1996م). *لغة الشعر-دراسة في الضرورة الشعرية* (المجلد ط1). دار الشروق.
عبداللطيف، محمد حماسة. (1984). *العلامة الإعرابية في الجملة بين التقديم والحديث*. مطبوعات جامعة الكويت.
عون، علي أبو القاسم. (2006). *بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم* (المجلد ط1). دار المدار الإسلامي.
فيود، بسيوني عبدالفتاح. (1436هـ-2015). *علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني* (المجلد ط4). مؤسسة المختار.

ثانيًا: ترجمة المراجع العربية

ʿAbd al-Laṭīf, Muḥammad Ḥamāsa. (1984). *Al-ʿĀlāma al-iʿrābiyya fī al-jumla bayna al-taqdīm wa-al-taʾkhīr*. Maṭbūʿāt Jāmiʿat al-Kuwayt. [In Arabic]

ʿAbd al-Laṭīf, Muḥammad Ḥamāsa. (1996/1416 AH). *Lughat al-shiʿr: Dirāsa fī al-ḍarūra al-shiʿriyya* (Vol. 1). Dār al-Shurūq. [In Arabic]

Abū al-ʿAbbās, Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. (1979/1399 AH). *Al-Muqtaḍab*. al-Majlis al-Aʿlā li-al-Shuʾūn al-Islāmiyya. [In Arabic]

Abū al-Barakāt, ʿAbd al-Raḥmān al-Anbārī. (n.d.). *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn al-baṣriyyīn wa-al-kūfiyyīn*. Dār al-Fikr. [In Arabic]

Abū Zayd, Aḥmad. (1992). *Al-Tanāsub al-bayānī fī al-Qurʾān: Dirāsa fī al-naẓm al-maʿnawī wa-al-ṣawtī*. Manshūrāt Kulliyat al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Insāniyya. [In Arabic]

Al-Ashmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad. (1998/1419 AH). *Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya. [In Arabic]

Al-Astarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad. (1996). *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiya* (Vol. 2). Manshūrāt Jāmiʿat Qāriyūnas. [In Arabic]

Al-Azharī, Khālid, & Ibrāhīm, ʿAbd al-Fattāḥ Baḥīrī. (1997/1418 AH). *Al-Taṣrīḥ bi-maḍmūn al-tawḍīḥ* (Vol. 1). al-Zahrāʾ li-al-Iʿlām al-ʿArabī. [In Arabic]

al-Ḥūfī, Aḥmad Muḥammad. (n.d.). *Dīwān Shawqī: Tawthīq wa-tabwīb wa-sharḥ wa-taʿqīb*. Nahḍat Miṣr. [In Arabic]

Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. (1992/1413 AH). *Dalāʾil al-iʿjāz* (Vol. 3). Maktabat al-Khānjī, Cairo – Maṭbaʿat al-Madanī, Jeddah. [In Arabic]

Al-Qayrawānī, al-Ḥasan ibn Rashīq. (1981/1401 AH). *Al-ʿUmda fī maḥāsin al-shiʿr wa-ādābih wa-naqdih* (Vol. 5). Dār al-Jīl. [In Arabic]

Al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʿAlī. (n.d.). *Ḥāshiyat al-Ṣabbān sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik*. al-Maktaba al-Tawfīqiyya. [In Arabic]

Al-Sakkākī, Yūsuf Abū Yaʿqūb. (1987/1407 AH). *Miftāḥ al-ʿulūm* (Vol. 2). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya. [In Arabic]

Al-Samarāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000/1420 AH). *Maʿānī al-naḥw* (Vol. 1). Dār al-Fikr. [In Arabic]

Al-Samarāʾī, Fāḍil. (2007/1427 AH). *Al-Jumla al-ʿArabiyya: Taʾlīfuhā wa-aqṣāmuhā* (Vol. 2). Dār al-Fikr. [In Arabic]

Al-Sīrāfī, Abū Saʿīd. (1990). *Sharḥ Kitāb Sībawayh*. al-Hayʾa al-Miṣriyya al-ʿĀmma li-al-Kitāb. [In Arabic]

Al-Suhaylī, ʿAbd al-Raḥmān Abū al-Qāsim. (n.d.). *Natāʾij al-fikr fī al-naḥw*. Dār al-Riyāḍ li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ. [In Arabic]

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, Hārūn, ʿAbd al-Salām, & Makram, ʿAbd al-ʿĀl. (1992/1413 AH). *Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ*. al-Risāla. [In Arabic]

Al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd ibn ʿUmar. (1998/1418 AH). *Al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-ʿuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-taʾwīl* (Vol. 1). Maktabat al-ʿUbaykān. [In Arabic]

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad. (2004/1425 AH). *Al-Burhān fī ʿulūm al-Qurʾān* (Vol. 1). al-Maktaba al-ʿAṣriyya. [In Arabic]

ʿAwn, ʿAlī Abū al-Qāsim. (2006). *Balāghat al-taqdīm wa-al-taʾkhīr fī al-Qurʾān al-Karīm* (Vol. 1). Dār al-Madār al-Islāmī. [In Arabic]

Belhabib, Rachid. (1996). *Khaṣāʾiṣ al-jumla bayna ḥurriyyat al-rutba wa-ḥajr al-wāḍiʿ*. *Majallat Kulliyat al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Insāniyya*, 6. [In Arabic]

Belhabib, Rachid. (1998). *Ḍawābiṭ al-taqdīm wa-ḥifẓ al-marātib fī al-naḥw al-ʿArabī* (Silsilat Buḥūth Dirāsāt No. 5, 1st ed.). [In Arabic]

Fayyūḍ, Basīūnī ʿAbd al-Fattāḥ. (2015/1436 AH). *ʿIlm al-maʿānī: Dirāsa balāghiyya wa-naqdiyya li-masāʾil al-maʿānī* (Vol. 4). Muʾassasat al-Mukhtār. [In Arabic]

Ḥasan, ʿAbbās. (n.d.). *Al-Naḥw al-wāfī* (Vol. 5). Dār al-Maʿārif. [In Arabic]

Ḥassān, Tammām. (1984/1404 AH). *Al-Tamhīd fī iktisāb al-lugha al-ʿArabiyya li-ghayr al-nāṭiqīn bihā*. Mecca: Jāmiʿat Umm al-Qurā. [In Arabic]

Ḥassān, Tammām. (1991/1411 AH). *Al-Uṣūl: Dirāsa ibistīmūlūjiyya li-uṣūl al-fikr al-lughawī al-ʿArabī*. Dār al-Thaqāfa. [In Arabic]

Ḥassān, Tammām. (1994). *Al-Lugha al-ʿArabiyya maʿnāhā wa-mabnāhā*. Casablanca: Dār al-Thaqāfa. [In Arabic]

Ḥassān, Tammām. (2000/1420 AH). *Al-Bayān fī rawāʾiʿ al-Qurʾān: Dirāsa lughawiyya wa-aslūbiyya li-al-naṣṣ al-Qurʾānī* (Vol. 2). ʿĀlam al-Kutub. [In Arabic]

Ḥusayn, Rifʿat Ḥusayn. (2005/1426 AH). *Al-Mawqʿiyya fī al-naḥw al-ʿArabī: Dirāsa siyāqiyya* (Vol. 1). ʿĀlam al-Kutub. [In Arabic]

Ibn al-Athīr, Ḍiyāʾ al-Dīn. (1999/1420 AH). *Al-Mathal al-sāʾir fī adab al-kātib wa-al-shāʿir*. al-Maktaba al-ʿAṣriyya. [In Arabic]

Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn Muḥammad. (1998/1419 AH). *Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik li-Ibn al-Nāẓim*. Dār al-Jīl. [In Arabic]

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn Sahl. (1985/1405 AH). *Al-Uṣūl fī al-naḥw* (Vol. 1). Muʾassasat al-Risāla. [In Arabic]

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn al-Anṣārī. (1998/1419 AH). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb*. Dār al-Fikr. [In Arabic]

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (1994/1415 AH). *Al-Muḥtasab fī tabyīn wujūh al-qirāʾāt wa-al-īḍāḥ ʿanhā*. Wizārat al-Awqāf – al-Majlis al-Aʿlā li-al-Shuʾūn al-Islāmiyya. [In Arabic]

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (n.d.). *Al-Khaṣāʾiṣ*. Dār al-Kitāb al-ʿArabī. [In Arabic]

Ibn Yaʿīsh, Muwafaq al-Dīn Yaʿīsh. (n.d.). *Sharḥ al-Mufaṣṣal*. Idārat al-Maṭbaʿa al-Manīriyya. [In Arabic]

Rāḍī, ʿAbd al-Ḥakīm. (n.d.). *Naẓariyyat al-lugha fī al-naqd al-ʿArabī*. Maktabat al-Khānjī. [In Arabic]

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (n.d.). *Kitāb Sībawayh* (Vol. 1). Dār al-Jīl. [In Arabic]

Ṭabāna, Badawī. (1988/1408 AH). *Muʿjam al-balāgha al-ʿArabiyya*. Dār al-Manāra li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ. [In Arabic]